منسق التوصيات الدولية في حكومة الاقليم: مصادقة مجلس الوزراء على الخطة الاقليمية لحقوق الانسان تعتبر خطوة و منهاج عمل واضح و يخلق شعور بالمسؤولية الجماعية

اثناء جلستها يوم الاربعاء المصادف 2021/9/15 صادق مجلس وزراء اقليم كوردستان على (الخطةالاقليمية لحقوق الانسان 2021-2025) التي اعدت من قبل مكتب منسق التوصيات الدولية في حكومة اقليم كوردستان بغرض دخولها حيز التنفيذ.

حول الخطة الاقليمية لحقوق الانسان قال د. ديندار زيباري منسق التوصيات الدولية في حكومة اقليم كوردستان: صادق مجلس الوزراء في الحكومة الاتحادية على الخطة الوطنية لحقوق الانسان (2021-2025) التي اعدت من قبل اللجنة الوطنية لكتابة التقارير التعاهدية للاتفاقيات التي انضم اليها العراق و التقارير غير التعاهدية و الرد على الملاحظات و التوصيات التي ترد بشانها و قامت باطلاق الخطة، نحن في مكتب منسق التوصيات الدولية شاركنا في اعداد الخطة الوطنية، كما قمنا بالتنسيق و المشاورة مع الوزارات والجهات المعنية و منظمات المجتمع المدني و الامم المتحدة بأعداد مسودة الخطة الإقليمية موازية للخطة الوطنية لجمهورية العراق الاتحادية.

هذه الخطة بمثابة وثيقة إقليمية وخارطة طريق و منهاج عمل واضح محدد بأطر زمنية و أولويات في الاربعة سنوات القادمة تدخل في مسار التشريعات و السياسات لتعزيز و تطوير حالة حقوق الانسان؛ و يخلق شعور بالمسؤولية الجماعية لتحفيز جميع الجهات المعنية بالعمل على ضمان حماية حقوق الانسان، و تحظى باهتمام السلطات التشريعية و التنفيذية و القضائية.

منسق التوصيات الدولية في حكومة اقليم كوردستان اردف قائلا: وضعت الخطة الاقليمية بالتشاور مع السلطة القضائية، رئاسة الاقليم، رئاسة البرلمان، بعثة الامم المتحدة الى العراق (اليونامي)، جميع الوزارات و الهيئات و الدوائر التابعة للحكومة، المجتمع المدني، المنظمات غير الحكومية النقابات المعنية و الهيئة المستقلة لحقوق الانسان بصفتها جهة مراقبة لتنفيذ الخطة، تتكون الخطة من (27) قسما و هي بمثابة وثيقة إقليمية وخارطة طريق و منهاج عمل للسنوات الاربعة القادمة خصوصا القوانين المتعلقة بالحكم الرشيد و تطوير منظومة حقوق الانسان و الحفاظ عليها و التي تعتبر جزءا رئيسيا من برنامج الوزارة التاسعة لحكومة الاقليم.

و عن اهداف الخطة الاقليمية قال ديندار زيباري: تهدف الخطة الاقليمية الى تنفيذ البرنامج الحكومي للوزارة التاسعة لحكومة اقليم كوردستان بالاضافة الى ضمان موائمة التشريعات النافذة في الإقليم مع الاتفاقيات و المعاهدات الدولية الخاصة بحماية و تعزيز حقوق الانسان، ترسيخ الإنجازات التي انجزها الإقليم في هذا المجال بالاضافة الى بناء وتعزيز القدرات المؤسساتية والفردية و تنفيذ الالتزامات التي تترتب على الاقليم لتطوير معايير حقوق الانسان و منها تنفيذ التوصيات الواردة ضمن الاستعراض الدوري الشامل (UPR) و جميع الاتفاقيات و المعاهدات الاخرى.

و عن التحديات التي قد تواجه حكومة الاقليم في تنفيذ الخطة قال: رغم المصاعب و التحديات كانت و مازالت حكومة الاقليم حريصة على الايفاء بالالتزامات المترتبة عليها في هذا المجال و ذلك باصدار القوانين، التعليمات و البدء بخطوات عملية لتنفيذها و منها قانون حماية حقوق المكونات في كوردستان، قانون مناهضة العنف الاسري، قانون حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة، انفاذ قانون مكافحة الاتجار بالبشر، قانون الصحافة، قانون التظاهر و التعبير عن الرأي، قانون اللغات، قانون الهيئة العامة للنزاهة، قانون تكوين الجمعيات و العديد من القوانين الاخرى.

منسق التوصيات الدولية في حكومة اقليم كوردستان اشار الى ستراتجية الخطة قائلا: تعتمد الخطة على جملة من الإجراءات و الاولويات في التنفيذ التي تمثل رؤية استراتيجية منها مراجعة التشريعات و اقتراح التعديلات عليها، توفير بيئة داعمة لاستقلال السلطة القضائية، وضع برامج تدريبية للعاملين في أجهزة انفاذ القانون وفقا للمعايير الدولية و العمل على ضمان المساواة الكاملة و تكافؤ الفرص في ممارسة الحقوق كافة.

في نهاية تصريحه قال منسق التوصيات الدولية: تعمل حكومة إقليم كوردستان- العراق على ضمان حماية و تعزيز احترام حقوق الانسان و الحقوق و الحريات المنصوص عليها في الدستور و القوانين النافذة و الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهدين الدوليين والبروتوكولات الملحقة بهما وغيرها من المواثيق والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الانسان.